



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/382
للتشر الفوري
١٨ أغسطس ٢٠١٥

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع العراق

في ٢٩ يوليو ٢٠١٥، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة^١ مع العراق.

يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط العالمية. ففي عام ٢٠١٤، تقلص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢,١% بسبب تأثير الصراع في الأساس، بينما حدث ارتفاع طفيف في إنتاج النفط والصادرات مقارنة بعام ٢٠١٣. ومن المتوقع لهذا العام أن يؤدي التوسع في قطاع النفط إلى تعاف محدود قدره ٠,٥% في النشاط الاقتصادي الكلي، بينما يزداد انكماش النشاط غير النفطي.

وقد أدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض احتياطيات العراق الدولية (بما في ذلك صندوق تنمية العراق) من ٨٤ مليار دولار في نهاية ٢٠١٣ إلى ٦٧ مليار دولار في نهاية ٢٠١٤. وتشهد المالية العامة ضغوطا متزايدة، مع توقعات بأن يرتفع عجز الموازنة العامة من ٥,٣% من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي إلى ١٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥ بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة وتزايد الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية.

وفيما يعد توجيهها ملائما، حافظت السلطات على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار. وأدت خطوات البنك المركزي نحو تحرير سوق الصرف الأجنبي إلى تقليص فروق السعر في السوق الموازية إلى أقل من ٢% مع نهاية ٢٠١٤. وفي الشهور الأولى من هذا العام، تسبب فرض قيود جديدة في إحداث تقلب كبير في السوق واتساع حاد في الفروق السعرية، ولكن إلغائها مؤخرا ساعد في تضيق الفروق من جديد لتصل إلى ٤% في يوليو الماضي.

ولا تزال آفاق النمو إيجابية على المدى المتوسط، وإن كانت أقل إيجابية مما كانت عليه قبل الأزمة. وسيكون النمو مدفوعا بالزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وتعافي النمو غير النفطي بدعم من التحسن المتوقع في الأوضاع الأمنية وتنفيذ الإصلاح الهيكلي. غير أن المخاطر لا تزال عالية للغاية، وهي ترجع في الأساس إلى تصاعد الصراع والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويقدم صندوق النقد الدولي الدعم للعراق من خلال صرف موارد في إطار "أداة التمويل السريع" بقيمة ٨٩١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١,٢٤٢ مليار دولار)، أي ما يعادل ٧٥% من حصة العراق في الصندوق.^٢

تقييم المجلس التنفيذي^٣

أشار المديرون إلى حدة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من جراء استمرار اعتداءات تنظيم "داعش" وانخفاض أسعار النفط العالمية. ولا تزال المخاطر مرتفعة للغاية، بسبب امتداد فترة الصراع والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات وتأثير صدمات أخرى في أسواق النفط. وفي هذا السياق، ذكر المديرون أن الخطوات التي اتخذتها السلطات هي خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكنهم حثوا على بذل مزيد من الجهد الدؤوب لمعالجة الفجوة التمويلية الكبيرة والحفاظ على زخم الإصلاح.

ورحب المديرون بميزانية ٢٠١٥ باعتبارها خطوة جيدة نحو معالجة الضغوط الناشئة عن انخفاض إيرادات النفط في سياق ارتفاع الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية، وأشادوا بتطبيق تدابير جديدة لزيادة الإيرادات. وأقر المديرون بأن خطط التصحيح الحالية ربما تكون صعبة من الوجهتين الاجتماعية والسياسية، ولكنهم رأوا الحاجة إلى تدابير إضافية للمساعدة في سد الفجوة التمويلية الكبيرة وبناء احتياطات وقائية في المالية العامة. وأعرب بعض المديرين عن خيبة الأمل إزاء تأخر تنفيذ الإصلاح المقرر في تسعيرة الكهرباء. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بالتزام السلطات بتنفيذ الإصلاح في أقرب وقت ممكن أو اعتماد تدابير تعويضية على صعيد المالية العامة. وأوصى المديرون بترشيد الإنفاق مع حماية النفقات الاجتماعية والرأسمالية ذات الأولوية ورفع كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي. وحث المديرون السلطات على الاستعانة بالأسواق المحلية والسعي لمزيد من الدعم المالي الخارجي، مع تجنب تراكم المتأخرات الداخلية والخارجية. وعلى المدى المتوسط، سيكون من الضروري تعزيز إدارة المالية العامة والدين العام.

وذكر المديرون أن التمويل غير المباشر من البنك المركزي للحكومة أمر ضروري في هذه الآونة نظرا لعدم توافر مصادر أخرى للتمويل، ولكنهم أكدوا على ضرورة ألا يصبح مصدرا معتادا للحصول على التمويل. ولذلك رحبوا بعزم السلطات على وضع حدود صارمة لهذا الدعم وتوضيح شروط العمليات المالية ذات الصلة بين البنك المركزي والبنوك المملوكة للدولة والحكومة. وأيد المديرون التزام السلطات بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار، وهو ما شكل ركيزة اسمية قوية بالنسبة للعراق. كذلك رحب المديرون بالخطوات المتخذة لتحرير سوق الصرف الأجنبي وحثوا على إلغاء قيود الصرف المتبقية وممارسات تعدد أسعار الصرف مع تطور الأوضاع الخارجية.

وشدد المديرون على المخاطر الناشئة عن تصاعد التوترات في النظام المصرفي بسبب تأثير الأزمة على الأصول ونشاط البنوك الخاصة، وتزايد دور البنوك المملوكة للدولة في تمويل الحكومة. وفي هذا الصدد، رحبوا بالخطوات المتخذة لإحكام

^٢ وافق المجلس التنفيذي في ٢٩ يوليو ٢٠١٥ على إتاحة "أداة التمويل السريع" للعراق (راجع البيان الصحفي رقم 15/363).

^٣ وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

الرقابة المصرفية والتزام السلطات بالمضي في إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين. وأكد المديرين أهمية الوصول بالأطر المعتمدة في العراق لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مستوى المعايير الدولية وتنفيذها بصورة فعالة.

ورحب المديرين بإدراك السلطات لضرورة الحفاظ على زخم إعادة هيكلة الاقتصاد بالرغم من المصاعب الراهنة، وأكدوا أهمية استمرار الالتزام بالإصلاحات. وسلطوا الضوء على ضرورة تنويع الاقتصاد وتحسين صلابة النمو الاقتصادي وجعله أكثر احتواءً لشرائح المجتمع. وأيدوا التركيز على تقوية مؤسسات المالية العامة، واستكمال التحول إلى اقتصاد السوق من خلال مزيد من التقدم في تنمية القطاع المصرفي الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، وتحسين مناخ الأعمال والحوكمة وسوق العمل. وفي هذا السياق، أشاروا إلى الحاجة للمساعدة الفنية من الصندوق لتقوية المؤسسات العراقية. وإدراكاً من المديرين للظروف العصيبة التي يمر بها العراق، اتفقوا على أهمية وضع خط زمني واقعي للتنفيذ، مع المضي قدماً في الإصلاحات ذات الأولوية القصوى. وبالنسبة للمستقبل، يمكن أن يساعد وضع إطار استشرافي للسياسات على إجراء عملية التصحيح المطلوبة والسماح للسلطات ببناء سجل أداء قوي في مجال تنفيذ السياسات.

الجدول ١ - العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٢-٢٠٢٠

(الحصة: ١١٨٨,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة/ ٠,٥% من المجموع)

(السكان: ٣٣,٤ مليون نسمة؛ ٢٠١٣)

(معدل الفقر: ٢٣%؛ ٢٠١٤)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	فعلية	فعلية	
النمو الاقتصادي والأسعار									
٧,١	٧,٥	٧,٦	٨,١	٧,٦	٠,٥	٢,١-	٦,٦	١٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
٥,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٠	٢,٠	١١,٢-	٨,٨-	١٠,٢	١٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)
١,٣	١,٧	٢,٦	٣,٦	٥,١	٢٢,٤-	١,٨-	٠,١	٢,٧	مُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)
٧٢٤١	٦٨٤٣	٦٤٢١	٥٩٧١	٥٤٧٠	٤٩٦٠	٦٥٢٠	٦٩٥٧	٦٦٩٣	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)
٢٨٩,١	٢٦٦,٤	٢٤٣,٧	٢٢٠,٩	١٩٧,٣	١٧٤,٤	٢٢٣,٥	٢٣٢,٥	٢١٨,٠	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات)
٥,٥	٥,١	٤,٧	٤,٣	٣,٨	٣,٤	٣,١	٣,٠	٣,٠	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)/١
٤,٤	٤,١	٣,٨	٣,٦	٣,٣	٣,١	٢,٥	٢,٤	٢,٤	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)/٢
٧١,٥	٧١,٠	٦٩,٩	٦٧,١	٦٢,٠	٥٤,٧	٩٧,٠	١٠٢,٩	١٠٦,٧	أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١,٦	٣,١	٣,٦	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,١	٢,٢	١,٩	٦,١	تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الحسابات القومية									
٢٥,٩	٢٥,٢	٢٦	٢٥,٨	٢٧,٣	٢٩,٨	٢٦,١	٢٧	٢٢,١	إجمالي الاستثمار المحلي
١٩,١	١٨,٣	١٩,١	١٨,٦	١٩,٧	٢١,٦	١٩	١٧,٦	١٣,٢	منه: العام
٧٢,٣	٧٢,٦	٧٢	٧٣,٣	٧٧,١	٧٨,٥	٧٤,٧	٦٩,٥	٦٩,٤	إجمالي الاستهلاك المحلي
١٨,٧	١٩,٤	٢٠,٢	٢١,٣	٢٣,١	٢٥,٩	١٩	٢١,٢	٢٠,٧	منه: العام
٢٧,٨	٢٧,٤	٢٧,٩	٢٦,٤	٢٠,٤	٢١,٣	٢٣,٣	٢٨,٣	٢٨,٨	إجمالي المدخرات القومية
٢٢,٩	١٩,٩	١٨,٣	١٥,٧	٩,٦	٣,٤	١٣,٧	١١,٦	١٧,٩	منه: العام
١,٩	٢,٢	١,٨	٠,٦	٦,٩-	٨,٦-	٢,٨-	١,٣	٦,٧	الادخار - رصيد الاستثمار
(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الموارد العامة									
٤٦,٦	٤٤,٨	٤٥	٤٤,٤	٤٣,٣	٤٠,٨	٤٠,١	٤٢,٦	٤٧	الإيرادات الحكومية والمنح
٤٢,٤	٤٠,٦	٤٠,٧	٤٠	٣٨,٧	٣٥,٩	٣٧,٨	٣٩	٤٣,٤	الإيرادات النفطية الحكومية
٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٨	٢,٣	٣,٦	٤,٠	الإيرادات غير النفطية الحكومية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	المنح
٤٣,٢	٤٣,٨	٤٦,١	٤٧,٦	٥٣,٦	٥٩,٢	٤٥,٤	٤٨,٤	٤٢,٩	النفقات، منها:
٢٤,١	٢٥,٤	٢٧	٢٩	٣٣,٩	٣٧,٦	٢٦,٤	٣٠,٩	٢٩,٧	النفقات الجارية
١٩,١	١٨,٣	١٩,١	١٨,٦	١٩,٧	٢١,٦	١٩	١٧,٦	١٣,٢	النفقات الرأسمالية
٥,٠	٢,٨	٠,٨	١,٢-	٨,٩-	١٧,٤-	٥-	٥,٥-	٤,٥	رصيد المالية العامة الأولى
٣,٥	١	١,١-	٣,٢-	١٠,٣-	١٨,٤-	٥,٣-	٥,٨-	٤,١	رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)
٥٥,٤-	٥٥,٦-	٥٨,٦-	٥٩-	٦١,٨-	٦٨,٦-	٦٠-	٦٨,٧-	٦٤-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
بنود للتذكير:									
٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	١,٨	٢,٠	٢,١	الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)
٦,٣	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٦,٥	١٨,١	صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي (بمليارات الدولارات)/٣
٤٩,١	٥٧	٦٣,٣	٦٨,٧	٧٤	٧٠	٣٨,٩	٣١,٩	٣٤,٧	مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٤١,٩	١٥١,٩	١٥٤,٤	١٥١,٨	١٤٥,٩	١٢٢,١	٨٧	٧٤,٣	٧٥,٧	مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات)
١٩,٨	٢٢,٨	٢٦,٦	٣١	٣٥,٥	٣٧	٢٨,٨	٢٥,٥	٢٧,٧	الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
٥٧,٤	٦٠,٩	٦٤,٩	٦٨,٤	٦٩,٩	٦٤,٥	٦٤,٣	٥٩,٢	٦٠,٣	الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات)
(%؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
المؤشرات النقدية									
١٠,١	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٦,٥-	١,٠-	٩,٦-	١٢,٦	٨,٣	نمو الاحتياطي النقدي
١٠,٣	١١,١	١٢,٧	١٣,٥	٨,٧	١٧,٥	٣,٦	١٦,٧	٣,٤	نمو النقود بالمفهوم الواسع
...	٦,٠	٦,٠	٦,٠	سر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)

(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

القطاع الخارجي									
١,٩	٢,٢	١,٨	٠,٦	٦,٩-	٨,٦-	٢,٨-	١,٣	٦,٧	الحساب الجاري
٨,٤	٨,٤	٨,٢	٧,١	٢,٦	١,٣-	٦,٦	٩,٥	١٤,٣	الميزان التجاري
٤٢,١	٤٠,٢	٤٠,٤	٣٩,٦	٣٨,٣	٣٥,٦	٣٧,٤	٣٨,٥	٤٣,٢	صادرات السلع
٣٣,٧-	٣١,٩-	٣٢,٢-	٣٢,٦-	٣٥,٨-	٣٦,٩-	٣٠,٩-	٢٩-	٢٨,٩-	واردات السلع
٢,٥	٢,٧	١,٧	٠,١	٧,٩-	١٣,٦-	٧,٦-	١,٣-	٤,٤	الرصيد الخارجي الكلي
٦٠,٠	٥٢,٨	٤٥,٦	٤١,٧	٤١,٥	٥٠,٤	٦٦,٧	٧٧,٨	٦٩,٣	إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات)/٤
٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,٥	٦,٩	٩,٩	١٠,٤	٩,٨	يعدد شهر الواردات من السلع والخدمات
...	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦	سعر الصرف (دينار لكل دولار أمريكي؛ متوسط الفترة)
...	٤,٦	٦,٥	١,٧-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %؛ نهاية الفترة)/٥

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ لا يشمل إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٢/ يشمل صادرات حكومة إقليم كردستان عن طريق شركة تسويق النفط (سومو).

٣/ يشمل أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها في شهر مايو/أيار ٢٠١٤ من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في حساب بالدولار الأمريكي (أرصدة بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية)

٤/ بدءاً من عام ٢٠١٤ يشمل أرصدة الحساب بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية.

٥/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع السعر.